الأمم المتحدة

S/2001/1137

مجلس الأمن

Distr.: General
30 November 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

تلقت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير المرفق الذي قدمته فنزويلا عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرمي **غرينستوك**
رئيس لجنة مكافحة الإرهاب

041201 041201 01-67292 (A)
0167292

مرفق

[الأصل: بالإسبانية]

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة إلى الرئيس بالنيابة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

أتشرف بأن أكتب إليكم إلحاقا برسالتي المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ورسالتكم المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بشأن التقارير التي ينبغي أن تتقدم بها الدول الأعضاء إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

وفي هذا الصدد، أرفق في تذييل ملحق بهذه الرسالة معلومات عن التدابير التي اتخذتها فنزويلا مؤخرا من أجل مكافحة الإرهاب، على سبيل التمهيد للتقرير الذي ستقدمه فنزويلا عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المشار إليه.

(توقيع) ميلوس **ألكالاي**
السفير
الممثل الدائم

تذييل

التدابير التي اتخذتها جمهورية فنزويلا البوليفارية لمكافحة الإرهاب

بالنظر إلى الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عززت سلطات فنزويلا جميع مجالات الأمن على الصعيد الوطني. وفي ذلك السياق، تفيدكم ما يلي:

- وفقا للقرار الصادر عن منظمة الدول الأمريكية بشأن ''تعزيز التعاون في نصف الكرة الأرضية لمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه''، شاركت فنزويلا مع ممثليها في اجتماعات لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، كلما عقدت، من أجل تعيين القرارات العاجلة التي تستهدف تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأمريكية لمنع الإرهاب في نصف الكرة الأرضية ومكافحته والقضاء عليه.
- وقّعت فنزويلا اتفاقا دخل الآن إلى حيز النفاذ بشأن تبادل المعلومات التي تخص الشرطة مع الولايات المتحدة.
- جرى تشديد الرقابة على الهجرة في جهد منسّق بين جميع أجهزة الأمن في مراكز الحدود وفي مناطق المطارات؛ وقد احتُجز في الأسبوعين الأخيرين من أيلول/سبتمبر ثلاثة مواطنين عرب كانوا يحملون مستندات مزوّرة.
- استعين بأفراد القوات المسلحة الفنزويلية في تعزيز الدوريات البحرية والنهرية بالقرب من القنوات الملاحية والموانئ والمصانع الحكومية الأساسية، مع توفير وجود أمني في المؤسسات الحكومية الاستراتيجية (معامل التكرير، ومحطات توليد الكهرباء من المساقط المائية، وغيرها).
- نقّحت القوات الجوية إجراءات وأحكام الدفاع الجوي بشأن الكشف عن الطائرات واعتراضها وتحديد هويتها وإسقاطها، وجرت مناقشتها مع سلطات وزارة البنية الأساسية بصدد تعديل وتطبيق بعض اللوائح الأساسية لمنظمة الطيران المدني الدولي بالنسبة للقواعد والاتفاقات الخاصة بالطيران المعمول بها بين البلدان.
- كذلك، كُثفت الدوريات الجوية المؤلفة من طائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر في مناطق الحدود في إطار من التنسيق المحكم مع البلدان المجاورة والفروع الأخرى للقوات المسلحة الفنزويلية وفقا للمبادئ التوجيهية المحددة في اتفاقات ثنائية من قبيل لجنة الحدود الثنائية.

- طبقا للمبادئ التوجيهية لقواعد القوات الجوية (خطة الاستيلاء)، أُجري تفتيش على الطائرات المدنية المستخدمة في عمليات التبخير وتم تسجيلها.

- التوسع في تبادل المعلومات بصورة مباشرة مع فرع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في واشنطن ومع أمانتها العامة في فرنسا بشأن مراقبة جميع المواطنين في بلدنا الذين تحوم حولهم الشبهات بشكل أو آخر.

- رصد تحركات الهجرة لجميع المواطنين الأجانب، ممن توجد أسباب للاشتباه في قيامهم بنشاط غير عادي، وذلك بناء على طلب حكومة الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى.

- تشديد رقابة المراقبة العامة للجهاز المصرفي على التحويلات المالية المثيرة للشبهات والمبادرة فورا إلى إبلاغ أجهزة أمن الدولة عنها بغية استقصائها واتخاذ التدابير المناسبة بشأنها.

- وفيما يتعلق باستفسار لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب عن وحدات الاستخبارات المالية، تود فنزويلا أن توضح أن تسجل لعلمكم أن هذه الوحدات كانت تعمل وفقا للقانون في بلدنا لمدة ١٠ سنوات تقريبا في إطار القانون الأساسي المتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية وقانون المصرف المركزي الفنزويلي.

- وكذلك توجد وحدة تحقيق تعرف باسم ''شعبة مكافحة غسل الأموال''، وهي مكلفة بالمتابعة المالية لجميع المعاملات المصرفية غير العادية أو المثيرة للشبهات. ويلزم القانون المؤسسات المالية وجهات التسجيل والتوثيق العام في البلد بإبلاغ أجهزة التحقيقات الجنائية بأية معاملة تزيد عن مبلغ معين بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية يمكن أن تكون مثيرة للشبهات.

- تسلمت فنزويلا قوائم بأسماء المواطنين المتهمين بممارسة الإهاب على الصعيد الدولي من الأمانة العامة للإنتربول، ومن فرعيها في بيرو وفي واشنطن، وجاري تجهيزها في المديرية الوطنية للهوية وتحركات المهاجرين، وأجهزة الأمن الرسمية.